

وسلم يقول من راي منكم منكرا فليغيره ولا يسمى منكرا الا اذا
اعتقد هو ومن حضره سبق به عمل اضطرت به سنة وفي
هذا دليل على انه لم يعمل به خليفه قبله وان ما حكى عن
عمر وعثمان ومعاوية لا يصح واسد اعلم قوله فقام اليه رجل
فقال الصلاة قبل الخطبة فقال قد ترك ما هناك فقال ابو
سعيد اما هذا فقد قضى ما عليه سمعت رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول من راي منكم منكرا فليغيره بيده المحدث
قد يقال كيف تاخر ابو سعيد عن انكار هذا المنكر حتى سبقه
اليه هذا الرجل وجوابه ان يحمل ان ابوسعيد لم يكن حاضرا
اول شروع مروان في اسباب تقويم الخطيئة فانكر عليه لرجل
ثم دخل ابو سعيد وهما في الكلام ويحتمل ان ابوسعيد كان حاضرا
من الاول ولكنه خاف في نفسه حصول فتنة بسبب انكاره
فيستطاعه الانكار ولم يخف ذلك الرجل شيئا لعقاده
بظهور عشرينه او غير ذلك او انه خاف وخاطب بنفسه
وهو جاز في مثل هذا بل مستحب ويحتمل ان ابوسعيد هم
بالانكار بيده الرجل فعصده ابوسعيد واسد اعلم
شرايه جاز في الحديث الاخر الذي اتفق البخاري ومسلم
في اخراجه في باب صلاة العيدين ان ابوسعيد هو جاز
مروان حين رآه بصعد المنبر وكانا جازا معا فرد عليه
مروان فقال ما رد على الرجل فيحتمل انهما قضيتا احوالهما
لابوسعيد والاخرى بحضرة ابوسعيد واسد اعلم واما قوله
فقد

فقد قضى ما عليه فغيره نصريح بالانكار من ابوسعيد
واما قوله صلى الله عليه وسلم فليغيره فهو امر ايجابيا لجماع
الامة وقد تطابق على وجوب الامر بالمعروف والنهي
عن المنكر الكتاب والسنة وجماع الامة وهو ايضا من
النصيحة التي هي الدين ولم يخالف في ذلك الا بعض الرافضة
ولا يفتقه بخلافه قال الامام ابو المعالي امام الحرمين
لا يكتنر بخلافه في هذا فقد اجمع الملون عليه قبل ان تتبع
هو لا وجوده بالشروع لا بالمقتل خلافا للمعتزلة واما
قوله تعالى عليكم انفسكم لا يضركم من ضل اذا اهتديتم
فليس مخالفا لما ذكرنا لان الذهاب الصحيح عند المحققين
في معنى الآية انكم اذا فعلتم ما كلفتم به فلا يضركم تقصير
غيركم مثل قوله تعالى ولا تنزلوا زرركم واذا كان
كذلك فما كلف به الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فاذا فعله
ولم يمتثل المخاطب فلا عتب بوجه ذلك على الفاعل لكونه
ادب ما عليه فانما عليه الامر والنهي لا التنبؤ واسد اعلم
ثم ان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض كفاية اذا قام
به بعض الناس سقط المخرج عن الباقيين واذا تركه جميع
انهم كل من تمكن منه بلا عذر ولا حوق ثم انه قد يتعبد
بما اذا كان في موضع لا يعلم به الا هو او لا يتمكن من
ان الله الا هو لكن يترك زوجته او ولده او غلامه على
منكروا تقصير والمعروف قال العلماء لا يسقط عن

طلب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر

195